قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي

نظام المشاع هو الملكية الجماعية لمجموعة بشرية ما (قرية مثلاً)، دون تعيين اية حدود لاية قطعة ارض محددة لمالك محدد، وهو يحقق انتفاعية عامة لمجموع الافراد الذين تتشكل منهم تلك المجموعة البشرية (القرية مثلاً)، حيث يجرى الانتفاع بالارض فيما بين الناس (الذين يشكلون سكان القرية مثلاً)، بانتقال استثمارها كل فترة زمنية معينة من شخص إلى آخر دون ان يعطيه ذلك الحق في بيع ما ينتفع به او التنازل عنه لهذا السبب.

وعند وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كان المشاع في ملكية الارض هو الصيغة الاكثر شيوعاً في فلسطين. ولما كانت صفاته العام كما ذكرنا، فانه كان يمثل عقبة كأداء امام انتقال الاراضي إلى اليهود ويحد من النشاطات الرسمية للحكومة لجهة تأمين مساحات أوسع من الارض لليهود من اجل اقامة الوطن القومي. وعلى طريق حل هذه الاشكالية عينت الحكومة سنة ١٩٢٣ لجنة للبحث في الاراضي المشاع؛ وكان من نتيجة ابحاث اللجنة الاقرار بان ٥٦ بالمئة من عموم القرى في فلسطين مملوكة بطريقة المشاع. وقد اقترحت اللجنة حلاً لذلك باصدار تشريع حكومي يخول الحكام اجبار الاهالي على فرز الارض، وكتشجيع لذلك لا بد من التنبيه الى اهمية عدم زيادة الويركو على الاراضي التي يتم فرزها، وخفض رسوم تسجيل وكلفة مسح تلك الاراضي. وبسبب ذلك، انخفضت نسبة الاراضي المشاع خلال السنين السبع اللاحقة ٢ بالمئة، حيث بلغت سنة ١٩٣٠ ما نسبته ٥٤ بالمئة من مجموع اراضي القرى، في حين كانت نسبة الاراضي المفروزة ٤٦ بالمئة من تلك الاراضي[٢١].

وعلى ضوء التقارير التي كانت ترد الى دائرة الاراضي تباعاً عن اعمال اللجنة المكلفة بدراسة دافع الاراضي المشاع، كانت المعطيات تشير الى ان هناك شعوراً وجدانياً يشد الفلاح الفلسطيني الى هذه النمطية من التملك، حيث يجد فيها تعبيرات عميقة عن احاسيسه الداخلية ورغبته في العمل الجماعي والتعاوني. لذلك، رأت الحكومة انه من اجل حل شامل لهذه المسألة لا بد من تشريع قانون ينظم عمليات فرز المشاع، ولا بد من ايجاد الوسائل الضرورية لاستثمار ما يترتب على فرز الاراضي العربية المشاع من نزاعات وخلافات داخلية، لجهة تعزيز واقع الانتداب وتحقيق برنامجه في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وفي هذا السياق، اقرت الحكومة يوم ١٩٢٨/٥/٣٠ قانون تسوية (حقوق ملكية) الاراضي، وانشأت ادارة خاصة لذلك كان يرئسها صهيوني هو فردريك سكولومون، والى جانبه، في مجلس الادارة، ١٤ عضواً من بينهم عضوان بريطانيان هما: مستر بنيت، وهارولد منر، وخمسة اعضاء عرب يقومون بوظائف تنفيذية بسيطة، هم: شكري صالح (كاتب) واسعد سالم (كاتب) وتوفيق ناصر (مساح) وغالب النشاشيبي (مساعد مأمور تسوية) وأمين درويش (مساعد مأمور تسوية). أما باقي اعضاء المكتب فهم من اليهود ويتبوأون المراكز الحساسة في الادارة، وهم: اسحق كمت (مأمور التسوية) وجفري شولمان (مساعد مراقب) وتريغور لينز (مساعد مراقب)، وليونرى سيسل واسحق فرومكن (عضوان) وموشي كوهين (عضو) وروفين هاروني (باشكاتب).

ان تركيبة الادارة بحد ذاتها تعكس حقيقة التسوية في ملكية الاراضي التي يستهدفها القانون والتي يصعب تحديدها في خارج كونها الاراضي العربية التي تطمح الحكومة إلى السيطرة عليها وتسليمها لليهود، وهذا الامر يزيد في تأكيد صحته ما ورد في مواد القانون من نصوص حول